

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٦

بشأن الموافقة على اتفاقية التعديل الثاني لاتفاقية  
منحة خدمة تشجيع الاستثمار الخاص بين جمهورية  
مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الموقع  
في القاهرة بتاريخ ١٩٨٥/٧/٣١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور؛

قررت:

( مادة وحيدة )

ووفق على التعديل الثاني لاتفاقية منحة تشجيع الاستثمار الخاص بين  
جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الموقع في القاهرة بتاريخ  
١٩٨٥/٧/٣١ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق.

صدر برئاسة الجمهورية في ٣٦ رجب سنة ١٤٠٦ ( ٦ أبريل سنة ١٩٨٦ ) .

حسني مبارك

---

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ١١ من شوال  
سنة ١٤٠٦ الموافق ١٧ من يونيو سنة ١٩٨٦

مشروع الوكالة رقم ٢٦٣ - ٩٧

التعديل الثاني

لاتفاقية منحة مشروع

بين

جمهورية مصر العربية

و

الولايات المتحدة الأمريكية

لتشجيع صندوق الاستثمار الخاص

بتاريخ ١٩٨٥/٧/٣١

التعديل الثاني بتاريخ ١٩٨٥ / ١٩٧٩/٩/٢٢ لاتفاقية المنحة المؤرخة ١٩٧٩/٩/٢٢

والخاصة بـ صندوق تشجيع الاستثمار الخاص والبرمة بين جمهورية مصر العربية (المنوح) والولايات المتحدة الأمريكية ممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (الوكالة) لـ صندوق تشجيع الاستثمار الخاص .

بند ١ - اتفاق المنحة المعتمد في ٢٨ سبتمبر ١٩٨٣ ، يتم تعديله على النحو

التالي :

(أ) الفقرة الأولى من البند ٣ - ١ : تعديل يحذف، « عشرة ملايين وثمانمائة وخمسة آلاف من دولارات الولايات المتحدة (٥٠٥٠٠٠٠ دولار) » واحلال محلها « ثلاثة وثلاثون مليوناً من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية (٣٣٣٠٠٠٠ دولار) » .

(ب) الفقرة الثانية من البند ٣ - ١ حذفت كلية ويحل محلها ما يلى : « يمكن استخدام المنحة في تمويل تكلفة النقد الأجنبي كما هو محدد بالبند ٦ - ١ وتكلفة العملة المحلية كما هو محدد بالبند ٦ - ٢ للسلع والخدمات المطلوبة للمشروع » .

(ج) بند ٣ - ٣ (أ) يعدل بحذف، « ٣٠ سبتمبر ١٩٨٤ » واحلال محلها « ٢١ سبتمبر ١٩٨٩ » .

(د) يحذف بند ٤ — ٣ تالية .

(ه) تعديل المادة الخامسة باضافة البند الجديد ٥ — ٤ كما يلى :

التصديق :

يتحذ المسوح جميع الخطوات اضطرورية لاستكمال كافة الاجراءات القانونية اللازمة للتصديق على هذا التعديل ، ويخطر الوكالة في أسرع وقت ممكن عند التصديق .

(و) بند ٨ — ١ يعدل باضافة وزارة التخطيط والتعاون الدولي ٨ شارع عدلى .

(ز) بند ٨ — ٢ عدل بحذف عبارة « وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي » ويحل محلها « وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رئيس الهيئة العامة للاستثمار ووزير التخطيط والتعاون الدولي و / أو رئيس قطاع التعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة الأمريكية » .

(ح) تعديل المادة الثامنة باضافة البند ٨ — ٢ التالي :

لغة الاتفاقية :

هذه الاتفاقية و/أو تعديلاتها تحرر باللغتين الانجليزية والعربية في حالة وجود غموض أو خلاف بين اللغتين يرجح النص الانجليزي .

(ط) ملحق (١) والمرفق رقم (١) الملحق (١) تجذف كلية ويحل محلهما الملحق المعدل (١) ومرافقه .

بند ٢ — سيدخل هذا التعديل الثاني حيز التنفيذ بمجرد توقيعه من كل من الأطراف أدناه مع التحفظ بشريط التصديق .

بند ٣ — فيما عدا ما تم تعديله أو تغييره هنا تظل باقى نصوص الاتفاقية سارية المفعول ومحفظة بكامل قوتها وفقا لما نصت عليه من أحكام .

واشهاد على ذلك فان جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية  
كلا يعمل من خلال ممثليه المفوضين ، قد وقعا هذا الاتفاق بأسماهم وتم تسليمه  
في اليوم والسنة المذكورين أعلاه .

عن جمهورية مصر العربية	عن الولايات المتحدة الأمريكية
الاسم : د . كمال أحمد الجنزوري	الاسم : نيكولاس فاليوتس
الوظيفة : وزير التخطيط والتعاون الدولي	الوظيفة : السفير الامريكي
الاسم : فرانك كمبل	الاسم : احمد عبد السلام زكي
الوظيفة : مدير الوكالة	الوظيفة : رئيس قطاع التعاون الاقتصادي
الأمريكية للتنمية الدولية	مع الولايات المتحدة الأمريكية
الجهة المنفذة :	

من أجل العلم من جانب الجهة المنفذة للاتفاقية وقع ممثلها عليها باسمه .  
وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية  
الاسم : د . محمد سلطان أبو على  
الوظيفة : وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

الملحق رقم ( ١ )

### وصف المشروع المعدل

يوجد أدفأه وصف مفصل للمشروع يشمل خطة مالية تفصيلية ، ويمكن تعديل  
عناصر هذا الوصف بواسطة اتفاق كتابي للممثليين المفوضين للأطراف المذكورين  
في هذه الاتفاقية دون تعديل رسمي للاتفاقية بشرط أن هذه التغيرات توجد في إطار  
التعريف المشروع المذكور في بند ٢ - ١ لهذه الاتفاقية .

يمول المشروع صندوقاً لتقديم ائتمان متوسط وطويل الأجل (متوسط الأجل من ١ - ٥ سنة وطويل الأجل من ٦ - ١٢ سنة) ومساهمة في رؤوس الأموال لشركات القطاع الخاص لتمويل تسهيلات انتاجية جديدة ولتوسيع وتحديث التسهيلات الانتاجية القائمة ، ان الصندوق سيكون ممولاً للبنوك المشاركة التي ستتدبر استثمارات الصندوق كوكلاء بالإضافة إلى ذلك سيطور القدرات التأسيسية عن خلال تقديم خدمات استشارية لتنفيذ المشروع وتقيمه ويرنامج تدريبي في تقييم المشروع ستشمل عناصر المشروع وان كانت لا تقتصر على الآتي :

— تشجيع المؤسسات المالية على القيام باستثمارات طويلة الأجل عن طريق استخدام الأرصدة المتاحة من الصندوق ووسائل أخرى .

— تشجيع مؤسسات مالية متضمنة البنوك التجارية ، وبنوك الاستثمار والتنمية ٠٠٠٠٠ الخ للتعاون بصورة أوثق وللعمل على توافر قدرات تمويلية مميزة لكل مؤسسة .

— إنشاء صندوق لإعادة السداد للتمويل المستقبلي للمشروع .

— تدريب العاملين في البنوك وغيرهم في تقييم مشروعات الاستثمار وغيرها من المهارات البنكية والمالية كما هو متفق عليه .

— أنشطة أخرى عندما يكون ذلك مناسباً في المساعدة لتحقيق أهداف المشروع .

يمول الصندوق بواسطة منحة للحكومة المصرية ووزارة الاقتصاد هي الوزارة النقدية وتعاون وزارة الاقتصاد وهيئة الاستثمار والبنوك المشاركة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وتعمل معاً في بداية وتنفيذ المرحلة الأولى ويمكن أن

يستعين الصندوق بمستشارين وغيرهم من وقت لآخر كلما يقتضي الحال للمساعدة في التنفيذ ، هذه المساعدة ستمول بواسطة الصندوق ، بالإضافة إلى ذلك يمكن الاستعانة بالعاملين بهيئة الاستثمار ويحدد ذلك نائب رئيس الهيئة فيما يتعلق بالتنفيذ فأن هيئة الاستثمار تساعد في الأفسلطة التالية :

- الترويج للصندوق مع البنوك المشاركة المحتملة .
- التصفية المبدئية والاختيار المسبق للمشروعات المقترحة بواسطة البنك  
المشاركة .
- تنظيم الإشراف على المساعدة الاستشارية المالية والأجنبية للبنك المشارك  
عندما يطلب ذلك أو يكون ذلك ضروريا .
- هذه المساعدة قد تكون مطلوبة أو ضرورية ومثل هذه المساعدة تكون  
مطلوبة بواسطة بعض البنوك في مجال تقييم المشروع أو للنظر في مسائل  
تتعلق بتسويق متخصص أو قرارات خاصة بالاتجاح .
- التصفية والتوصية بالموافقة أو عدم الموافقة على خدمات المشروع الذي  
ستقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالنظر في المشروعات الفرعية  
حتى يحصل الصندوق على خبرة كافية .
- التنسيق مع البنك المشاركة لبيان تقرير دورى مناسب على استثمارات  
و عمليات الصندوق .
- التنسيق مع الوكالة بخصوص برامج التدريب الممولة من الصندوق  
لعاملين في البنك المشارك .

يتم إنشاء مجلس استشاري للصندوق للنظر والرقابة (رأيه استشاري) على تنفيذ الصندوق وتقرير نتائجه وتوسيعه للوزارة . هذا المجلس مقصور على أفراد من أعلى مستوى في مجالات البنوك والتمويل والحكومة ورجال الأعمال في مصر .

يتم إقامة علاقة أساسية بين الصندوق والبنوك المشاركة لإدارة استثمارات الصندوق مستمرة هذه العلاقة للبنك المشترك المختار مع اعطائه سلطة لإدارة مساعدة الصندوق لمشروعات فردية محددة ، ان مسئوليات واستثناءات وحقوق ومزايا كلا الطرفين قد تم تجديدهما في اتفاقية مكتوبة .

ـ البنك المشاركة كوكيل سيقوم بمسئولياته المتوقعة بالنسبة للسحب والتجميع والإشراف والرقابة والتقرير .

بالاضافة الى أن المنوح سيناقش مع الوكالة وسائل تحسين ائحة تسهيلات تمويلية طويلة الأجل في مصر للقطاع الخاص تشمل اجراءات تنظيمية مناسبة لتحقيق هذا الهدف .

مرفق رقم (١) رقم

(المراجع في يورنيا ١٩٨٥)

الخطة المالية التفصيلية

مُجمِل تكاليف المشروع وهو ٧٤٦ مليون ينتظرون أن تموّل من منحة الوكالة والبنوك المساهمة وجمهورية مصر العربية كما يلى :

( ) الأرقام بـ . . . . . دولار أو المعادل

المجموع	ج.م٠٢٠٠	البنوك المشاركة	منحة الوكالة
٦٣,٠٠٠	-	٣١,٥٠٠	٣١,٥٠٠
١,٠٠٠	-	-	١,٠٠٠
٠,٢٠٠	٠,٢٠٠	-	-
٠,١٥٠	-	-	٠,١٥٠
٠,٣٥٠	-	-	٠,٣٥٠
<hr/>		<hr/>	
٦٤,٧٠٠	٠,٢٠٠	٣١,٥٠٠	٣٣,٠٠٠

\* أقل نسبة للتمويل المشترك بين البنك وصندوق تشجيع الاستثمار الخاص هي ١ : ١ من المتوقع أن معظم قروض المشروعات الفرعية ستقوم على نسبة ١/٢ أو أكثر من ذلك .

## وزارة الخارجية

قرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٦، بتاريخ ٦ أبريل ١٩٨٦، بشأن الموافقة على اتفاقية التعديل الثاني لاتفاقية منحة خدمة تشجيع الاستثمار الخاص بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الموقع في القاهرة بتاريخ ٣١/٧/١٩٨٥؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٧ يونيو ١٩٨٦؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢١ يونيو ١٩٨٦؛

قرر :

(مادة وتحميد)

ينشر في الجريدة الرسمية اتفاقية التعديل الثاني لاتفاقية منحة خدمة تشجيع الاستثمار الخاص بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الموقع في القاهرة بتاريخ ٣١/٧/١٩٨٥، ويعمل بها اعتباراً من ٣١ يوليو ١٩٨٥.

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

د. أحمد عصمت عبد المجيد